|  |  |
| --- | --- |
| **بند جدول الأعمال: PL 3** | **الوثيقة C23/78-A** |
|  | **27 يونيو 2023** |
|  | **الأصل: بالصينية** |
|  |  |
| مساهمة من جمهورية الصين الشعبية | |
| مقترحات بشأن تحسينات المجلس | |
| **الغرض**  اقترحت الأمانة العامة للاتحاد تدابير لمواصلة تحسين المجلس، مما سيكون له تأثير كبير على الاتحاد، وبالتالي ينبغي تقديرها وتقييمها بعناية. وتقترح الصين إجراء مناقشة شاملة بشأن هذه التحسينات في الدورة القادمة للمجلس.  **الإجراء المطلوب من المجلس**  يُدعى المجلس إلى **النظر** في المقترحات الواردة في هذه المساهمة و**اتخاذ الإجراءات اللازمة**، حسب الاقتضاء.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  *المادة 10 من* [*الدستور*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/Constitution-A.pdf)*، المادة 4 من* [*الاتفاقية*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/Convention-A.pdf)*،* [*النظام الداخلي للمجلس*](https://www.itu.int/council/pd/rop-a.pdf)*؛* [*القرار 71*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/RES-071-a.pdf)*،* [*القرار 66*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/RES-066-a.pdf)*،* [*القرار 77*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/RES-077-a.pdf)*،* [*القرار 91*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/RES-091-a.pdf)*،* [*القرار 191*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/RES-191-a.pdf) *لمؤتمر المندوبين المفوضين؛* [*المقرر 626*](https://www.itu.int/md/S22-CL-C-0098/en) *الصادر عن المجلس (دورة المجلس لعام 2022)؛  وثيقتا المجلس* [*C23/2*](https://www.itu.int/md/S23-CL-C-0002/en) *و*[*C23/32*](https://www.itu.int/md/S23-CL-C-0032/en)*.* | |

# 1 خلفية

يتولى مؤتمر المندوبين المفوضين والمجلس إدارة شؤون الاتحاد، حيث يتصرف المجلس، بصفته الهيئة الإدارية للاتحاد في الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين، باسم مؤتمر المندوبين المفوضين في حدود السلطات التي يفوضها له المؤتمر. ووفقاً للمادة 10 من دستور الاتحاد والمادة 4 من الاتفاقية، ينبغي أن يتخذ المجلس جميع التدابير اللازمة كي يسهل على الدول الأعضاء تنفيذ أحكام الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية ومقررات مؤتمر المندوبين المفوضين، وعند الاقتضاء، مقررات مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته الأخرى، كما يضطلع بجميع المهام الأخرى التي يسندها إليه مؤتمر المندوبين المفوضين.

وفي السابق، قدمت الأمانة العامة للاتحاد، من خلال اجتماع افتراضي غير رسمي وإحاطات مواضيعية افتراضية ومعتكف مع أعضاء المجلس، مزيداً من التحسينات على الأعمال التحضيرية للمجلس ومداولاته لتعزيز دوره الاستراتيجي وفعاليته. وتم تقديم الوثيقتين 2 و32 لينظر فيهما المجلس في دورته لعام 2023. وتشمل التحسينات تقصير مدة دورة المجلس من تسعة أيام عمل إلى ستة أيام عمل، وتصنيف الوثائق واعتمادها في مجموعات، وتقليل البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة السنوية للمجلس، والتركيز على البنود الأساسية، وتنظيم الجزء الرفيع المستوى، وتنظيم معتكف مع أعضاء المجلس بموجب "قواعد تشاتام هاوس".

# 2 المقترحات

ترى الصين أن الهدف الأساسي من تحسين المجلس يكمن في تسهيل أداء المجلس لولاياته بشكل أفضل على النحو المنصوص عليه في دستور الاتحاد واتفاقيته. وهناك حاجة إلى مناقشات مستفيضة حول هذا الموضوع المهم. ولهذا السبب، تود الصين أن تقدم المقترحات التالية بهدف تحسين المجلس:

1 ينبغي أن يستمع المجلس إلى مجموعة واسعة من آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بالفجوات في تنفيذ ولاياته ومجالات التحسين. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن ينظر المجلس في قضايا سياسة الاتصالات الواسعة لضمان أن تستجيب سياسات الاتحاد واستراتيجياته بشكل كامل للتغيرات التي تطرأ على بيئة الاتصالات؛ وينبغي أن يساهم في تطوير الاتصالات في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال مشاركة الاتحاد في البرامج المناسبة للأمم المتحدة. وينبغي مناقشة هذه القضايا بين جميع الدول الأعضاء عبر القطاعات الثلاثة للاتحاد، بدلاً من تركها لدراستها من قبل استشاريين خارجيين. وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن يتبع تحسين المجلس القواعد والإجراءات المعمول بها في الاتحاد. وينبغي تقديم القواعد واللوائح التي تحتاج إلى تعديلات إلى مؤتمر مختص/جمعية مختصة وفقاً للإجراءات المعمول بها للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.

2 آراء بشأن التحسينات المحددة التي اقترحتها الأمانة العامة:

• فيما يتعلق بمسألة "ينبغي عند إعداد جدول أعمال الدورة السنوية تحديد البنود الأساسية التي يلزم أن يتخذ المجلس إجراء و/أو تقديم توجيهات بشأنها وتصنيفها حسب الأولويات": ترى الصين أن إعطاء الأولوية للدور الاستراتيجي للمجلس لا يتماشى مع صلاحيات المجلس المحددة جيداً في الدستور والاتفاقية. ولا يوجد في أي جزء من النصوص الأساسية للاتحاد ما يحدد ما يشكل "بنداً أساسياً". ولا يجوز إلا لمؤتمر المندوبين المفوضين، وليس المجلس نفسه، أن يقرر ما إذا كان ينبغي لدورات المجلس المستقبلية أن تركز فقط على ما تسمى "البنود الأساسية".

• فيما يتعلق بمسألة "يمكن الإحاطة علماً ببعض الوثائق التي لا تحتاج إلى مناقشة و/أو اعتمادها دون عرضها" (أي اعتماد الوثائق في مجموعات): ترى الصين أنه سيكون من الصعب على أعضاء المجلس تقرير ما إذا كانوا سيحيطون علماً بوثيقة ما أو يعتمدونها قبل تقديمها بشكل صحيح. ونقترح أن تقدم الأمانة العامة المساعدة إلى أعضاء المجلس لمناقشة جميع الوثائق بشكل كامل قبل الإحاطة علماً بها أو اعتمادها، بدلاً من تصنيف الوثائق واعتمادها في مجموعات.

• فيما يتعلق بمسألة "تقليص مدة المجلس من تسعة أيام عمل إلى ستة أيام عمل": وافق المجلس في دورته لعام 2022 على المقرر 626 بشأن مواعيد ومدة دورات المجلس للأعوام 2023 و2024 و2025 و2026، إلى جانب أفرقة العمل التابعة للمجلس وأفرقة الخبراء للأعوام 2023 و2024 و2025. ونقترح أن تتبع الأمانة العامة بدقة المقرر 626 فيما يتعلق بعقد دورات/اجتماعات المجلس وأفرقة العمل التابعة له (CWG) وأفرقة الخبراء (EG) في الأعوام الأربعة القادمة. وعلاوةً على ذلك، يجتمع المجلس عادة مرة واحدة حضورياً في السنة، في حين أن القضايا التي تحتاج إلى المناقشة مهمة للغاية وواسعة إلى حد ما. ولا نرى أن ستة أيام عمل كافية للمجلس لأداء مهامه المنصوص عليها في الدستور.

• فيما يتعلق بمسألة "تعزيز العملية التحضيرية وتيسير اتخاذ القرار" (أي، إحاطات مواضيعية افتراضية للأعمال التحضيرية للمجلس): نظراً لأن اجتماعات أفرقة CWG وEG لم تُعقد في أوائل عام 2023، فإننا نرى أن الإحاطات المواضيعية ستساعد في إعلام الأعضاء بتقدم العمل في مختلف المجالات في الاتحاد. وفي الوقت نفسه، نريد أيضاً أن نشير إلى أن الإحاطات المواضيعية مصممة لتكون إعلامية، وليس مكاناً لاتخاذ قرارات بشأن الأمور المهمة للاتحاد. وينبغي أن تحافظ على طبيعتها كإحاطة إعلامية. وإذا كان يتعين على أعضاء المجلس اتخاذ قرارات بشأن أي مسألة عاجلة، ينبغي اتباع عملية صنع قرار تتوافق مع الاتفاقية، مثلاً عن طريق المراسلة. ونرى أن التشاور مع الدول الأعضاء من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية (البريد الإلكتروني على سبيل المثال) لن يجلب عبئاً مالياً إضافياً على الاتحاد.

• فيما يتعلق بمسألة "تعزيز المشاركة والحوار رفيعي المستوى مع الدول الأعضاء في المجلس": بالنظر إلى أن الأمانة العامة لم تتشاور رسمياً من قبل مع الدول الأعضاء بشأن الجدول الزمني والموضوعات الخاصة بالأنشطة المختلفة في الجزء الرفيع المستوى المقرر عقده خلال دورة المجلس لعام 2023 وفقاً للنظام الداخلي للمجلس، وأن مثل هذا الشكل لا يسمح لأعضاء المجلس بالمشاركة الكاملة في المناقشة، فإنه لا ينبغي اعتبار هذا الحدث كبند رسمي في جدول أعمال دورة المجلس لعام 2023. كما لا ينبغي اعتبار نواتج الجزء الرفيع المستوى كجزء من نتيجة دورة المجلس لعام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، لا نوصي بتنظيم فعاليات وحوارات رفيعة المستوى خلال الدورات المقبلة للمجلس للأسباب التالية. أولاً، يعقد الاتحاد دورة حضورية للمجلس مرة واحدة فقط في السنة، حيث توجد العديد من القضايا المالية والإدارية والمتعلقة بالموارد البشرية التي يتعين مناقشتها. ومن شأن تنظيم اجتماع رفيع المستوى أن يستهلك الوقت غير الكافي بالفعل للمجلس، مما قد يعوقه عن مناقشة المسائل التي ينبغي النظر فيها مناقشة كاملة. وثانياً، المجلس ليس المكان المناسب لمناقشة قضايا السياسات الكلية مثل استراتيجيات الاتحاد. والمفترض هو أن ينفذ المجلس المسؤوليات التي يسندها إليه مؤتمر المندوبين المفوضين بموجب الرقم 69 من المادة 10 من الدستور. وتنظيم الاجتماعات الرفيعة المستوى ليس من المسؤوليات المسندة إلى المجلس من قبل مؤتمر المندوبين المفوضين (PP). ويمكن للاتحاد أن يستفيد من مؤتمر المندوبين المفوضين والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية وغيرهما من المؤتمرات والجمعيات لتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة قضايا مثل الاتجاه الاستراتيجي للاتحاد. وثالثاً، نلاحظ أن الاتحاد قد عقد أو بصدد عقد عدداً من الاجتماعات العالمية الرفيعة المستوى في عام 2023، بما في ذلك الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات، ومنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والقمة العالمية للذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام. ولن تضع الأحداث المتكررة الرفيعة المستوى عبئاً مالياً كبيراً على الاتحاد فحسب، بل ستخلق أيضاً صعوبات أمام مشاركة البلدان النامية بشكل كامل في جميع الاجتماعات. وفي ضوء ما ورد أعلاه، نقترح أن تنسق الأمانة العامة مختلف الأنشطة الرفيعة المستوى للاتحاد بناءً على مفهوم اتحاد واحد، وأن تتشاور بانتظام مع الدول الأعضاء عن طريق المراسلة بشأن موضوع وجدول أعمال الأحداث الرفيعة المستوى المقترحة المخطط لها في العام التالي، وأن ترفع تقريراً إلى المجلس التماساً لموافقته. وفي غضون ذلك، ومع التذكير بأن الاتحاد ينظم عدة أحداث جانبية رفيعة المستوى كل عام، نقترح، من أجل تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في هذه الأحداث، أن يضع المجلس مبادئ توجيهية بشأن موضوع وتنظيم وفعالية عقد الأحداث الجانبية بحيث يمكن أن تستعد الدول الأعضاء لهذه الأحداث وتشارك فيها بشكل أفضل.

• فيما يتعلق بمسألة "تنظيم معتكف مع أعضاء المجلس لاستكشاف الفرص، بما في ذلك رفع مستوى إدارة الاتحاد وعملياته وأنظمته": نظراً لعدم عقد اجتماعات لفريق العمل التابع للمجلس وفريق الخبراء في أوائل عام 2023، يمكن أن يساهم المعتكف مع أعضاء المجلس في العمل التحضيري للمجلس، لأنه يسمح بإجراء مناقشات غير رسمية بين أعضاء المجلس قبل دورات المجلس. ومع ذلك، في ظل الظروف العادية، يمكن للدول الأعضاء في الاتحاد مناقشة العديد من قضايا المجلس باستفاضة من خلال اجتماعات أفرقة العمل. ولن يكون المعتكف إلا نشاطاً غير رسمي يستهلك الموارد المالية والبشرية للمجلس، ولن تسهم نتائجه بشكل كبير في المناقشات الرسمية للمجلس. ولذلك، لا نوصي بمواصلة ممارسة تنظيم المعتكفات مع أعضاء المجلس في العملية التحضيرية اللاحقة للمجلس. وعلاوةً على ذلك، لا يمكن معاملة "قواعد تشاتام هاوس" المذكورة في تقرير الأمانة كنظام داخلي (مثل القواعد الأخرى الواردة في النظام الداخلي للمجلس) لأنها غير محددة في الدستور أو الاتفاقية أو مقررات مؤتمر المندوبين المفوضين. ولا تنطبق على المعتكفات مع أعضاء المجلس التي تتناول مسائل الإدارة والإصلاح المهمة التي يجب أن يغطيها المجلس.

3 وتقترح الصين تكليف فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) بالنظر في القضايا المتعلقة بتحسينات المجلس وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته لعام 2024.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ